

لم كان طريق المتأخرين احكم من طريق السلف فقلت لرفع صلح الكافرين وحذير
 الفاضل كذا في صريح المصنف الذي في صريح الاسلام من الاحكام وهو الاقناع وروى
 بدل احكم علم الله تعالى في صريح الوجود الى غير علم وهي اولى بالنسبة الى الابد
 مع السلف **قوله** ولا يشبهه في كمال الخلال الذي قيل في المثل الشريك في الذات
 والشبه والصدق الشريك في الصفات والنظير الشريك في الاعمال قال ابن حجر في
 فتاوى الخريزني الفرق بين الشبه والمثيل والنظير ان الثلاثة محمولة واحدا اصطلاحا
 وتظهر قول الاسعدي ان المماثلة انما ثبت بالاشتراك في جميع الاوصاف ان المثل
 احصها لان المماثلة تستلزم المشابهة وزيادتها والاشراك من المثل وانضم في النظر
 والنظير اعم من الشبه ان المشابهة تستلزم النظر وزيادتها مماثلة نقص
 امساواة من كل وجه والمماثلة تقتضيها في الاكثر والمناظره تليق في وجه
قوله اولا في ذلك قال الفاضل الشرح في ان المماثلة والمشابهة مترادفتان في الحقيقة
 وانما في الاصطلاح قيل المشابهة الاتحاد في الكيفية او المماثلة الاتحاد في الحقيقة
 قال صلاح قال قدما الحكمين ذاته تعالى مماثلة لسائر الذوات في الذاتية والحقيقة
 وانما عتا زعمها باحوال اربعة الوجود والحياة والعلم التام والقدرة التامة وقيل عتا ز
 عنها بالالوهية التي حالة خامسة مفيد الهبة الاربعة **قوله** الاتحاد في الحقيقة قال
 الفاضل اجري التورية وهو المعنى العرفي لمصطلح **قوله** فظاهر ان ظاهر ان حقيقة
 الله تعالى تغير سائر الخلق وقيل بالدليل العقلي لقوله تعالى ليس كمثله شيء قال شيخ
 الاسلام اى انه لا مماثل له تعالى في حقيقة الوجود الواجب قال البردعي ان ليس
 شيء له وجود خارجي مماثل له لا يستلزم الوجود وهو محال والتركيب العقلي وقيل
 باستحالة انتهى **قوله** الفاضل اجري عدم المماثلة بهذا المعنى بين الواجب عليه
 ظاهر لاستلزام توريه الواجب بل تركيبه جنافا للوجوب بمعنى التحقيق وان منع المماثلة
 بوزوم التركيب في الجانبة والاتحاد في الطاهية النوعية كما في الاسارة اليه ولا يوجب كل بعد
 ان يقال ان قول المصنف لا يشبهه شيء مما يرد حمل الطاهية بما سبق على المعنى العرفي كما حمل
 الشرح عليه عتا مما حمل **قوله** اى يصلح كل اى كل واحد من العلم والقدرة وغيرها لما يصلح
 له الاخر قال الفاضل اجري ولو قيل في قوله بورد في شي وانما انى بلفظ كل منهما على ان

المعتبر

المعتبر هو سدل من الطرفين عند الاخر لا سدا لطرفين كما يردهم قوله في سدا حدهما سدا
 الاخر **قوله** فلان اى فظاهرا انه ليس كذلك لان **قوله** سدا الى الواجب **قوله** من الاوصاف
 فضلا عن ان يسد سدا في جميع الاوصاف قال بعض الافاضل ومن هذا يعلم ان
 المماثلة عند المتكلمين هي الاتحاد في الاوصاف وعند الحكماء هي الاتحاد في الذات والحقيقة
 فانهم والمعرف عموما من المصنف اليه اى من اوصاف البار تعالى **قوله** فان اوصافه
 كانت قيل يصح ذلك ويعبر عن تلك الاوصاف فقال فان **قوله** لا مناسبة بينهما اى بين
 صفة الله تعالى وصفة المخلوق قال الفاضل اجري ان الاشتراك بينهما كما قيل
 قوله موجود وعرض **قوله** قال في البداية قيل بتأييد نظام الشرح وقيل اسارة الى عدم
 المناسبة **قوله** فان العلم ما موجود اى بلا شبهة بخلاف علم البارى تعالى فان في وجوده
 خلافا وشبهة **قوله** وعلم قيل يقع العين واللام قال الفاضل هذا وهم الاول تركه
 ويرد عليه ان لا وجود للعلم في الخارج عند كثير من المتكلمين **قوله** ومحمد اى مسبوكة
 بالعدم ومعلول للمعتبر **قوله** امثال **قوله** وجايز الوجود اى قابل الزوال بعد حصوله
 ويجدد في كل زمان اسارة الى المقدرة المسلمة عندهم من ان العرض لا يسبق زمانين
 بل يسبق في حد الاعتقال **قوله** فلو ابدنا العلم قال شيخ الاسلام هو من كلام صاحب البداية
 ولو فيه طرد الربط للامتناع فنهى عن معنى او بمعنى اذا كما في قول الامام الشافعي
 رضى الله تعالى عنه القدرة اذا سلم العلم خصوا قال المالكي بنى اى شريف اذ لم يرد
 الامام انهم يتفوق العلم وحي عباره صاجب البداية اى ان يقال العلم الذي وضعف
 به المخلوق موجود وعرضي وخلق الخالق سبحانه موجود وصدق وقدم **قوله**
 وواجب الوجود للاجزاء الوجود **قوله** وقايم اى اى ليس مجرد **قوله** فلا يعا للمعلم علم
 الخلق اى قال البردعي ولا يبدلان المماثلة بين المماثلة بين الشيين لان ثبت الابد
 اشتراكهما في جميع الاوصاف بل قوله فلا يعا لم علم الخلق بوجه من الوجود بشر
 بان المماثلة بين الشيين قد يحصل بوجه دون وجه **قوله** هذا كلامه اى كلام صاحب
 البداية **قوله** وقد صرح اى صاحب البداية في حال الخصال عليه السلام اى اى شريف
 فراجع **قوله** بان المماثلة عندنا اى حيث جعل عدم اشتراك العلمين في جميع الاوصاف
 المذكورة مستلزما لعدم مماثلتها **قوله** في جميع الاوصاف وقيل من جملة الاوصاف